● أخبار قصيرة

اتفاقية بين المغرب و«الصناعات الجوية الصهيونية»

أعلن مكتب الاتصال الصهيوني بالمغرب، الأربعاء، توقيع اتفاقية بين جامعة الرباط الدولية وشركة الصناعات الجوية الصهيونية، بغية إنشاء مركز امتياز في علم الطيران والذكاء الاصطناعي، في الجامعة بالرباط. وقال المكتب على توتير، إن الاتفاقية التي تم توقيعها، تأتي في أعقاب الشراكة الموقعة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بين الطرفين.
وتهدف الاتفاقية الموقعة في نوفمبر، إلى إقامة تعاون في مجال البحث التطبيقي والابتكار، ونقل المعرفة في مجالات الطيران بين البلدين.
وفي ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠، أعلن الإحتلال والمغرب استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، بعد توقفها عام ٢٠٠٠.

مصر تعلق على بيان أثيوبيا

اعتبر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، أحمد أبو زيد، أن بيان وزارة الخارجية الأثيوبية تعقيباً على قرار القمة العربية الأخيرة بدعم موقف مصر والسودان في قضية سد النهضة، "مضلل ومليء بالمغالطات ومحاولة يائسة للوقيعة بين الدول العربية والأفريقية".
وأعرب أبو زيد عن أسفه لما حواه البيان من "ادعاءات غير حقيقية بأن الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، اتفقت بالفعل خلال المفاوضات على حجم المياه التي سيتم تخزينها وفترة ملء خزان السد". وتابع: بأن "كون أثيوبيا دولة المقر للاتحاد الأفريقي، لا يؤهلها للتحدث باسمه أو دوله الأعضاء بهذا الشكل، للتغطية على مخالفاتها لقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار".

توافق ليبي لانتخاب رئيس الدولة وأعضاء مجلس الأمة

نجحت اللجنة المشتركة المكلفة من مجلسي النواب والأعلى للدولة الليبيين بإعداد القوانين الانتخابية، في اليوم الثاني من اجتماعها في مدينة بوزنيقة المغربية (جنوب العاصمة الرباط)، في تحقيق اختراق لافت بإعلانها التوصل إلى توافق كامل بخصوص النقاط المتعلقة بانتخاب رئيس الدولة وأعضاء مجلس الأمة.
وأعلنت اللجنة المشتركة (٦+٦)، في مؤتمر صحفي، في ختام اليوم الثاني من المفاوضات التي انطلقت في بوزنيقة، بين وفدي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، عن تحقيق توافق كامل بخصوص النقاط المتعلقة بانتخاب رئيس الدولة وأعضاء مجلس الأمة، علاوة على كيفية إشراك الأحزاب السياسية في انتخابات مجلس النواب عبر قوائم حزبية أو ترشحات فردية.

مقتل ٧٠٩ أشخاص وإصابة ٥٤٢٤ من المدنيين

قصف جوي ومدفعي وإسقاط طائرة للجيش بأم درمان

اشتباكات السودان.. هدنة هشة وشبح عقوبات

مع بداية هشة لهدنة من ٧ أيام في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع شهدت اشتباكات متقطعة بعدة مدن، يطل من جديد شبح العقوبات الدولية للضغط على الطرفين المتحاربين من أجل الالتزام بوقف إطلاق النار للوصول إلى حل للأزمة المندلعة في البلاد منذ أبريل/ نيسان الماضي.
ومنذ الساعات الأولى لبدء الهدنة بين الطرفين، حذر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، الأطراف المتصارعة في السودان من انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ مساء الإثنين.
وينص اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في جدة السعودية على "تكوين لجنة مراقبة يحق لها حال وقوع خرق أو انتهاك لأحكام هذا الاتفاق، اتخذ إجراءات منها: تحديد الطرف الذي ارتكب المخالفة علنا، والمطالبة بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات، لا سيما في الجرائم والتجاوزات الجسيمة".
ومع بداية الساعات الأولى للهدنة، شهدت العاصمة الخرطوم، اشتباكات متقطعة بين الجيش وقوات الدعم السريع، ما يجعل الأوضاع على الأرض مفتوحة على سيناريوهات عدة تتأرجح بين النجاح في الوصول لوقف إطلاق نار طويل الأمد، أو الوقوع تحت طائلة "عقوبات منتظرة".

اختبار الهدنة

وقال محلل سياسي سوداني: إن "الساعات الأولى للهدنة ستكون مفصلية في تحديد شكل التطورات القادمة".
وأوضح: أن "التزام الطرفين الكامل بوقف الأعمال العسكرية في ما بينهما على خلاف الهدن السابقة سيكون دافعا إضافيا في إعطاء مصداقية للهدنة الجديدة". بدوره، قال كاتب سوداني: إن "الوساطة السعودية الأمريكية في محادثات جدة استطاعت إحداث اختراق جيد يمهد للدخول في مرحلة مقبلة لوقف دائم لإطلاق النار وهي مسألة ليست بعيدة نظرا لطول فترة النزاع وإرهاق الطرفين المتحاربين". ويتوقع أن تسير الأوضاع إلى "تهدئة مختلفة" بعد أن وصل طرفا الصراع إلى "مرحلة الإرهاق وعدم الحسم السريع للمعركة". ويعزز هذه الفرضية بسلاح العقوبات المشهر في وجوه مقيضي وقف إطلاق النار، حيث قال: إن "الطرف الذي لا يلتزم بالهدنة سيخسر كثيرا لا سيما مع العقوبات المتوقعة".

سيناريوهات متوقعة

كما أشار محلل سوداني آخر إلى أن التزام الطرفين بالهدنة الحالية "سيقود في اتجاه استكمال المفاوضات بين الطرفين بغرض الوصول لوقف إطلاق النار النهائي، وفي حال تعثر المفاوضات يمكن تمديد الهدنة لفترات إضافية".
وفي هذا السياق، لفت النظر إلى حالات تمديد هدن مشابهة في السودان، مثل اتفاقات وقف إطلاق النار بين حكومة السودان والحركات المسلحة ضدها بمنطقة جبال النوبة (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق) وشرقي السودان في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢ والتي ظلت تجدد كل مرة إلى أن تم توقيع اتفاق السلام النهائي (اتفاق سلام نيفاشا) في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥.
ويتحدث المحلل عن سيناريو "عدم التزام أي من الطرفين أو كليهما بالهدنة، وفي هذه الحالة فمن غير المستبعد أن نشاهد استخدام قاسٍ للعصا عن طريق تطبيق عقوبات فردية ستكون قاسية ومؤثرة".
ولا يستبعد إمكانية استخدام قدر من القوة العسكرية المحدودة أو الواسعة تجاه الجهات المقوضة للهدنة "مع إمكانية تطور الأمر على الجهات غير الملتزمة بتحميلهم مسؤولية جرائم الحرب وانتهاء سيرتهم بالمثول أمام محاكم محلية أو دولية".
وأردف: "السيناريو الأفضل لجنرالات الطرفين تجنب هذا الاحتمال القاسي وتبعاته الوخيمة بالالتزام الكامل بالهدنة لأن تداعيات تقويضها ستكون وبالا على الطرف المتسبب فيها".

سماع دوي متقطع لأسلحة ثقيلة

من جهة اخرى، أفاد مصدر محلي بسقوط طائرة تابعة للجيش السوداني في مدينة أم درمان غرب الخرطوم كما أفاد بسماع دوي متقطع لأسلحة ثقيلة في المدينة بالتزامن مع تحليق طائرة عسكرية، وذلك في اليوم الثاني لسريان اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الجيش وقوات الدعم السريع في جدة السبت الماضي.
وقال مصدر بقوات الدعم السريع: إنهم أسقطوا طائرة عسكرية وأسروا قائدها، في حين لم ترد تأكيدات لهذا الأمر من جانب الجيش السوداني.
في المقابل، قال عضو مجلس السيادة السوداني الفريق ياسر العطا: إن الجيش استعاد السيطرة على مطابع العملة وإنه سيرد على أي خرق للهدنة بالحسم اللازم.
كما قال مصدر بالجيش السوداني، إن ما سماها المليشيا المتمردة قامت فجر الأربعاء بقصف القاعدة الجوية في وادي سيدنا بمدافع الكاتيوشا والهاون وأسلحة الدفاع الجوي المضادة للطائرات، وإن الجيش تعامل معهم بالمدفعية والطيران من منطقة وادي سيدنا غربي النيل دون ذكر نتيجة هذا التعامل.
وأضاف المصدر: أن هجوم المليشيا المتمردة جاء من المنطقة الواقعة بين الفكي هاشم والخوجلاب وأبو حليمة على ضفة النيل الشرقية المحاذية لقاعدة وادي سيدنا الجوية في غرب النيل. وقال سكان في الخرطوم الأربعاء: إنهم سمعوا دوي اشتباكات بين طرفي الصراع في أجزاء من العاصمة السودانية، وأضافوا: أنهم سمعوا دوي نيران مدفعية كثيفة قرب قاعدة وادي سيدنا العسكرية في ضواحي العاصمة. من جانبها أعلنت وزارة الصحة السودانية، الأربعاء، ارتفاع حصيلة ضحايا الاشتباكات بين قوات الجيش والدعم السريع إلى ٧٠٩ قتيلا و٥٤٢٤ مصابا، منذ بداية التصعيد في منتصف نيسان/ أبريل الماضي.

للمطالبة بالإفراج الفوري عن الموقوفين

أهالي معتقلي قضية التآمر بتونس يتوجهون للمحكمة الأفريقية

رفع أهالي المعتقلين السياسيين في تونس دعوى قضائية أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، للمطالبة بالإفراج الفوري عن الموقوفين، فيما تحدث فريق الدفاع عن تعرض أحد الموقوفين للتعذيب.
ومنذ شباط/ فبراير الماضي، تشن السلطات التونسية حملة اعتقالات واسعة شملت أكثر من ٢٠ معارضا لسياسات الرئيس قيس سعيّد، من بينهم وزراء سابقون بتهمة "التآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي"، ما أثار انتقادات المنظمات الحقوقية ودول غربية. ومن أبرز الموقوفين راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان السابق الذي حله الرئيس سعيّد. وأوقفت السلطات التونسية رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان السابق راشد الغنوشي في ١٧ أبريل/ نيسان الماضي، قبل إصدار قرار بسجنه بتهمة "ارتكاب مؤامرة للاعتداء على أمن الدولة الداخلي، والاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة، وحمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا". وجاء الاعتقال بعد يوم واحد من تصريحات الغنوشي، وقد قال خلال اجتماع في مقر جبهة الخلاص، إن هناك "إعاقة فكرية وأيدولوجية في تونس، تؤسس في الحقيقة لحرب أهلية.. لأن تصور تونس دون هذا الطرف أو ذاك.
بدوره، قال رودني ديكسن، محامي الغنوشي وخمسة سجناء آخرين إنهم يحاولون الدفاع عن قضاياهم في تونس لكن كل الأبواب أُغلقت، على حد تعبيره.
وأضاف: أن الأهالي أرادوا اللجوء إلى القضاء ليثبتوا أن عمليات السجن كانت مخالفة لميثاق حقوق الإنسان الإفريقي وإطلاق سراحهم.
وسبقت عمليات الاعتقال تلميحات واضحة من الرئيس التونسي خلال لقاء بوزيرة العدل ليلى جفال، قال فيها: "من غير المعقول أن يبقى خارج دائرة المحاسبة من له ملف ينطق بإدانته قبل نطق المحاكم، فالأدلة ثابتة وليست مجرّد قرائن".
وقالت الرئاسة التونسية، إن الرئيس قيس سعيّد "مؤمن بعمق باستقلالية القضاء والقضاة في البلاد".
جاء ذلك خلال استقباله وزيرة العدل ليلى جفال في قصر قرطاج، وفق بيان للرئاسة التونسية.
وأضافت الرئاسة: أن "سعيّد أكد إيمانه العميق باستقلالية القضاء والقضاة، وشدّد على ضرورة محاسبة كل من أجرم في حق الشعب ونهب مقدّراته وما زال يعمل على بث الفتنة وتأجيج الأوضاع الاجتماعية".
ونقلت عن سعيّد قوله: "كما نريد ألا يُظلم أحد، لا نريد أيضا أن يبقى من ظلموا الشعب ونكّلوا به وما زالوا في غيّهم في افتعال الأزمة تلو الأزمة خارج المساءلة في إطار محاكمات عادلة يعامل فيها الجميع على قدم المساواة".

الرئاسة التونسية: قيس سعيّد مؤمن باستقلال القضاء

ومظاهرات تتهم الحكومة بنهب البلاد

الكنيست الصهيوني يمنح المتشددين عشرات ملايين الدولارات

خصص البرلمان الصهيوني (الكنيست) مبالغ بعشرات الملايين من الدولارات لليهود المتشددين في ميزانية الدولة لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ التي أقرّها الأربعاء، في خطوة أثارت غضب المعارضة لحكومة رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو.
وتظاهر الآلاف في القدس ضد تخصيص أموال عامة لليهود المتشددين، متهمين الائتلاف الحاكم "بنهب" البلاد.
وأقرت الميزانية فجر الأربعاء بأغلبية ٦٤ نائبًا من أصل ١٢٠ في الكنيست، هم أعضاء "الكتلة اليمينية" لنتنياهو الذي كتب على حسابه بفيسبوك "فزنا في الانتخابات وأصدرنا الميزانية ونواصل العمل لمدة ٤ سنوات أخرى".
وكان نتنياهو قد عمل في الأسابيع الأخيرة على تلبية مطالب شركائه في التحالف من أجل التوصل إلى اتفاق على الميزانية.
ورأت النائبة العربية في الكنيست عايدة توما سليمان: أن الميزانية العامة التي أقرها البرلمان تعزز سياسات الاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية.
من جهة اخرى، اشتكى عددٌ كبير من مسلحي "جيش" الاحتلال الصهيوني العاملين في الضفة الغربية من نقصٍ حاد في المعدات الطبية، وفق وسائل إعلام عبرية.
ووفق تعليمات سلاح الطب التابع لـ"جيش" الاحتلال، على كل جندي أن يحمل في جيبه طوال الوقت ضمادة شخصية وريطة وقف نزيف، وخصوصاً أثناء القيام بمهام عسكرية.
وقال جنود الاحتلال للإعلام :إنّهم "لا يملكون ضمادة شخصية وربطة وقف نزيف"، في وقتٍ تشهد القوات الصهيونية تصعيداً وتوتراً أمنياً.
يأتي ذلك بعد ٦ أشهر من معارضة سلاح الطب مقترحاً رمى إلى تقليص حزمة المعدّات الطبية الممنوحة للجنود لدى تجنيدهم، على الرغم من أنّه يعرف أنّ المعدات "بسيطة ومنقذة للحياة".
وروى جنود صهاينة: أنّهم تعرّضوا لعملية إطلاق نار نفّذها فلسطينيون في منطقة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، ولم يكن لديهم رباط أو ضمادات.
من جهتها، بررت الأجهزة الأمنية التابعة للاحتلال الصهيوني نقص المعدات الطبية بقولها إنّه يرجع إلى "اضطرابات في سلسلة التوريد العالمية منذ العام الماضي".